مخرجات جنيف وفيينّا وأثرها على مسار الثورة السياسي

ديسمبر/2015

المحتويات

الملخص التنفيذي 2
مقدمة: 3
1- أبرز سلبيات بيانات جنيف وفيينا 4
1-1- النظام شريك في الحكم الانتقالي: 4
1-2- تصنيف الجماعات "الإرهابية": 6
1-3- علمانية الدولة: 8
2- أبرز نقاط بيانات جنيف وفيينا التي يمكن توظيفها لمصلحة الثورة 8
2-1- وحدة سوريا واستقلالها وسيادتها: 9
2-2- الشعب السوري هو من يقرر مصيره: 9
2-3- إجراءات بناء الثقة: 10
3- "مطبات" في بيانات جنيف وفيينا 10
3-1- العدالة الانتقالية: 11
3-2- هيئة الحكم الانتقالي: 12
3-3- وقف إطلاق النار: 13
3-4- الانتخابات: 14
خاتمة: 17
الملحق الأول: (بيان جنيف1) 18
الملحق الثاني: بيان فيينا (1) 23
الملحق الثالث: بيان فيينا (2) 24

الملخص التنفيذي

بعد الحراك السياسي الدولي المؤخر، والذي ارتفعت وتيرته بعد اجتماعي فيينا1و2، ظهر جلياً توافق مختلف القوى الدولية على اعتماد عدة وثائق كمرجعيات قانونية وسياسية للحل السياسي في سوريا، وهي: وثيقة جنيف1- بيان فيينا1- بيان فيينا2، إضافة إلى قرارات مجلس الأمن[1] وبياناته الرئاسية[2] وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة[3]، والتي استندت جميعها إلى وثيقة جنيف1.

إضافة إلى البعد الإقليمي والدولي لاعتماد وثيقة جنيف1 كمرجعية قانونية وسياسية للحل في سوريا، حظيت الوثيقة أيضاً بقبول من مختلف الكيانات والفصائل الثورية، التي مع هذا القبول للوثيقة، تحفظت على بعض بنودها، وفسّرت بعضها الآخر بما يتوافق مع أهداف الثورة.

تأتي هذه الورقة في السياق المتقدم أعلاه، لتقوي هذا التوجه، من جهة تقديم قراءة سياسية- قانونية لوثائق جنيف1 وفيينا1-2، بحيث تبدي أبرز نقاطها السلبية، والتي تتناقض مع أهداف الثورة السورية، وتحاول في الوقت ذاته تفسيرها وتأويلها بما يحقق تلك الأهداف، مكرسة في سبيل ذلك بعض النصوص الواردة فيها.

لقد خرجت الدراسة بعدة نتائج من أهمها:

1- احتوت هذه البيانات على العديد من السلبيات، وهي –بمجملها- كفيلة بنسف أهداف الثورة الأساسية المتمثلة في "إسقاط النظام الطائفي ومؤسساته الأمنية والعسكرية".
2- الاستناد إلى العديد من الأدلة القانونية والواقعية والتي تؤكد ضرورة إعادة هيكلة المؤسستين الأمنية والعسكرية هيكلة كاملة بدمج الثوار فيهما.
3- تعد فكرة إجراءات بناء الثقة مهمة جداً، ويجب توظيفها واستغلالها بصورة جيدة، لمعرفتنا بطبيعة النظام، وعدم قدرته على الوفاء بها.
4- بما أن تطبيق "وقف إطلاق النار" سيكون تدريجياً على الأغلب، فهذه نقطة تصب في صالح الثوار، وتعطيهم هامشاً للمناورة في اختيار المكان الأفضل وفق عدة محددات لتطبيقه.

[1] ينظر على سبيل المثال: قراري مجلس الأمن رقم 2118 (2013)، ورقم 2139 (2014).
[2] ينظر على سبيل المثال: بيان مجلس الأمن في جلسته رقم 7039 (2013)، وبيانه في جلسته رقم 7504 (2015).
[3] ينظر على سبيل المثال: قرارات الجمعية العامة ذوات الأرقام: 262/67 (2013)، 182/68 (2014).

مقدمة

برز مؤخراً اعتراف واسع بمرجعية بيان جنيف1 من الفصائل العسكرية والهيئة السياسية للائتلاف[4]، وكذلك اعتماد الائتلاف على مرجعية جنيف1 (ضمن وثيقة المبادئ الأساسية للتسوية السياسية في سورية بتاريخ 15-2-2015)، إضافة إلى حديث الدول الصديقة للثورة عنه كمدخل للحل، ومشاركة عدد من الدول الصديقة للثورة بفاعلية في مؤتمري فينا، وما سيأتي من اجتماع للمعارضة السورية في الرياض في سياق بيان فينا.

لذلك ارتأينا –في مركز الحوار السوري[5]- اعادة قراءة بيان جنيف1 ابتداء وبيان فينا تبعاً من باب ما يمكن تسميته بـ "الواقعية السياسية"، لأن ثمة رأي قوي في الساحة الثورية يعتقد أن الطريقة المثلى للتعامل مع جنيف1 تكمن في عدم رفضه، ليظهر أن النظام هو من يعطل الحل السياسي، وعند قبوله (أي بيان جنيف1) تفسيره محاولة توجيه بنوده على وجه يمكن للثوار أن يقبلوا به مع ذكر التحفظات والشروط التي تجنب الوقوع في المطبات.

وعليه، نقدم هذه القراءة التحليلية لوثائق جنيف1 (الملحق الأول) وفيينا1-2 (الملحقين الثاني والثالث على التوالي)، وهي وجهة نظر تحتاج مزيد إنضاج نعمل عليه حالياً في "مركز الحوار السوري"؛ لتكون مدخلاً –مع وثيقة المبادئ الخمسة برعاية المجلس الإسلامي السوري- لطرح حل سياسي للأزمة السورية كسيناريو بديل ضمن مشروع "تمكين" يقابل سيناريو الانتصار الشامل والحسم العسكري.

بناء على ما تقدم، تحاول هذه الدراسة تحليل أبرز النقاط السلبية الواردة في بيانات جنيف1 وفيينا1-2 (القسم الأول)، والبحث عن النقاط التي يمكن استخدامها لتطويع هذه السلبيات والمناورة تجاهها سياسياً (القسم الثاني)، وتلك الأمور الغامضة التي تحتاج إلى تحرير وتفسير، والتي قد تكون بمثابة سلاح ذي حدين (القسم الثالث)، لنبين أثر هذه النقاط على مسار الحل السياسي لـ "الأزمة السورية".

---

[4] ينظر: بيان فصائل الثورة السورية بخصوص مجموعات العمل، 2015/8/15، بيان مشترك حول آخر التطورات وتداعيات العملية السياسية في سوريا، 2015/10/2.

[5] في الأصل، كان اهتمامنا في "مركز الحوار السوري" والندوات التشاورية الخمس بوثيقة جنيف1 وما تبعها من وثائق ذات صلة ضمن عملنا في مشروع "تمكين" بنمط "التفاعل" مع ما يجري في الساحة السياسية من حولنا[5]، ويقابله نمط "المبادر" الذي يطرح مشروعاً متكاملاً لانتصار الثورة السورية وتحقيق أهدافها (مبني على مقدمات توحيد العمل الثوري بتخصصاته الأساسية في كيانات وظيفية احترافية).

كانت النتيجة التي وصلنا اليها حينها أن جنيف1 وتوابعها تؤول تدريجياً الى دولة "أسدية بدون أسد"، كونها تعتمد شراكة النظام في الحل السياسي، وكذلك أي اتفاقية تعتمد هذه الفكرة. وذلك بالنظر الى تفكك المعارضة وكياناتها وتباين مشاريعها وضعف استقلاليتها... الخ، مقابل النظام المتماسك الرؤية واحترافي الخبرة ومن يسانده من دول، إذ سيكون الشريك الأقوى القادر على إعادة انتاج نفسه.

1- أبرز سلبيات بيانات جنيف وفيينا

احتوت هذه البيانات على العديد من السلبيات، وهي –بمجملها- كفيلة بنسف أهداف الثورة الأساسية المتمثلة في "إسقاط النظام الطائفي ومؤسساته الأمنية والعسكرية". وأبرز هذه النقاط: النظام شريك في الحل السياسي- تصنيف الجماعات الإرهابية- علمانية الدولة.

1-1- النظام شريك في الحكم الانتقالي:

أكد بيان جنيف1 على هذه الفكرة بصورة واضحة. نص البند "أ" على ما يلي: "ويمكن أن تضم **أعضاء من الحكومة الحالية** والمعارضة ومن المجموعات الأخرى، ويجب أن تُشكّل على أساس الموافقة المتبادلة". كما جاء في البند "ج": "استمرار المؤسسات الحكومية والموظفين من ذوي الكفاءات. فمن الواجب الحفاظ على الخدمات العامة أو استعادة سير عملها. ويشمل ذلك فيما يشمل **قوات الجيش ودو ائر الأمن**".

في السياق ذاته نص بيان فيينا في البند الثاني على ما يلي: " مؤسسات الدولة ستظل قائمة"، كما جاء في البند السابع: "إن المشاركين وجهوا الدعوة للأمم المتحدة لجمع ممثلي الحكومة والمعارضة في سوريا في عملية سياسية تفضي إلى تشكيل حكومة ذات مصداقية وشاملة وغير طائفية". والعبارة ذاتها تقريباً وردت في بيان فيينا2.

لم تكتف نصوص جنيف1 على فكرة إشراك النظام في الحكم الانتقالي والمحافظة على مؤسستي الجيش والأمن، وإنما أتبعت ذلك **بسحب سلاح الثوار**. فقد نص البيان على أنه: "... ويشمل ذلك إكمال عمليات الانسحاب، وتناول مسألة نزع سلاح المجموعات المسلحة وتسريح أفرادها وإعادة إدماجهم".

إضافة إلى ذلك، تجاهلت البيانات الثلاث **موضوع تنحي الأسد**، حيث أنها لم تشترط عدم وجوده بشكل صريح، حيث نشب الخلاف بين الدول الموقعة على بيان جنيف1 بخصوص تفسير "هيئة الحكم الانتقالي كاملة الصلاحيات التنفيذية"، حيث ترى غالبية الدول الموقعة باستثناء روسيا أنها تعني ضمناً تنحي الأسد، وعدم إعطائه أي دور في المرحلة الانتقالية أو على الأقل في نهايتها[6].

يترتب على وجود النظام كشريك في الحكم الانتقالي بالأبعاد المشار إليها، خصوصاً بقاء مؤسستي الأمن والجيش مع وضع الثوار، المفكك النتائج التالية:

1- استمرار مؤسستي الأمن والجيش التي أجرمت بحق الشعب السوري.
2- استمرار سيطرة أركان النظام الحالي على أجهزة الدولة حتى ولو تغير رأس النظام.
3- استمرار النفوذ الروسي داخل سوريا نتيجة احتفاظ الروس بعلاقات متينة مع غالبية ضباط الجيش السوري خصوصاً أصحاب المناصب العليا والمؤثرين منهم.

[6] في هذا الصدد، تتضارب تصريحات المسؤولين الغربيين عن دور الأسد في المرحلة الانتقالية، فبعضهم يشترط تنحيه قبل بدء المرحلة الانتقالية، والبعض الآخر لا يشترط ذلك ابتداء وإنما كنتيجة، في نهاية المرحلة الانتقالية أو أثنائها.

4- المحافظة على المصالح الإيرانية داخل سوريا، ومصالح المليشيات المرتبطة بها خصوصاً حزب الله، على الرغم من كل الجرائم المرتكبة بحق السوريين.
5- إمكانية عدم القدرة على محاسبة شخصيات النظام التي أجرمت بحق الشعب السوري.

بالمجمل بقاء مؤسستي الجيش والأمن من دون إعادة هيكلتهما، يعني فشل الثورة، والعودة إلى الحالة التي كانت عليها سوريا عقب أحداث الثمانينات، والتي شهدت توحش النظام والانتقام من السوريين الذين ثاروا بوجهه.

لذلك لابد من التفكير في كيفية التأكيد على **ضرورة إعادة هيكلة هاتين المؤسستين هيكلة كاملة بدمج الثوار فيهما**، إذا بدا أن حلهما أصبح صعباً في ظل توازن القوى الحالي وفي ظل ضرورة المحافظة على النظام الأمني الإقليمي والعالمي الذي يُشكل أولوية لغالبية الدول، بما فيها تلك الداعمة للثورة.

ويمكن الاستناد إلى الأدلة القانونية والواقعية التالية من أجل دعم هذا التوجه، وهي:

1- توجد ثغرة في بيان جنيف1 يمكن الولوج منها لتأكيد هذا المعنى، حيث جاء فيه: "استمرار المؤسسات الحكومية والموظفين من ذوي الكفاءات". فيمكن اعتبار هذه الأجهزة مبنية على أساس طائفي وليس على أساس الكفاءة. ولكن هذا التوجه يحتاج إلى مراجعة المحاضر، ومعرفة المقصود بها بالضبط.
كذلك نص البيان على أنه: "ويمكن أن تضم أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة ومن المجموعات الأخرى، ويجب أن تُشكّل على أساس الموافقة المتبادلة." حيث يُفهم من هذا النص إمكانية عدم وجود شخصيات من النظام في هيئة الحكم الانتقالي، وأن المطلوب فقط هو موافق النظام على أعضاء هذه الهيئة. لكن بالمقابل، إذا فُسر النص بهذه الطريقة فإنه يعني إمكانية اقتصار هيئة الحكم الانتقالي على شخصيات من النظام توافق عليها الثوار، وهذا محذور يجب الأخذ به بعين الاعتبار، فضلاً عن صعوبة –إن لم نقل استحالة- التطبيق العملي لهذا التفسير، إذ لا يعقل قبول النظام أو الثورة بتشكيل أي طرف منهما للهيئة في ظل توازن القوى الحالي، إلا إذا وصل استطاع أحد الطرفين حسم المعركة العسكرية لصالحه.
2- يمكن توظيف عبارة " ضمان الحفاظ على مؤسسات الدولة التي لا تزال سليمة" الواردة في بيان فيينا2، للتأكيد على ضرورة إعادة هيكلة هاتين المؤسستين خصوصاً الجيش على اعتبار أنه تفكك وأصبح أقرب إلى الواقع المليشياوي، الأمر الذي يؤكده استعانة النظام بمليشيات ومرتزقة أجنبية، والتدخل الروسي الأخير لصالحه.
3- إضافة إلى ذلك، يمكن التأكيد على المتغيرات التي طرأت على الوضع السوري بعد صدور بيان جنيف1، بحيث يمكن القول: إن العديد من المعطيات والوقائع التي عالجها البيان لم تعد موجودة، كما استجدت معطيات أخرى لا يمكن التغاضي عنها في أي حل مستقبلي.

لعل من أهم التطورات التي استجدت بعد توقيع البيان ما يلي: زيادة عدد الشهداء والجرحى ومعدل القتل اليومي[7]، وازدياد عدد النازحين واللاجئين، وتفاقم مشكلة اللجوء والنزوح[8]، وارتكاب المزيد من الجرائم والمجازر بحق الشعب السوري أبرزها مجزرة الكيماوي[9]، إضافة إلى ظهور داعش وسيطرتها على قسم كبير من مناطق الثورة، وانفراد الأكراد بجزء لا بأس به من الأرض السورية، فضلاً عن دخول المليشيات والمرتزقة الطائفية بشكل واضح وصريح إلى جانب النظام.

مجمل هذه التطورات لم تعالج حتى في الوثائق والقرارات الدولية الحديثة، باستثناء إرهاب تنظيم داعش، الذي كانت مجمل الأضواء مسلطة عليه. وبالتالي يجب على الثوار التركيز على إثارة قضية إجرام النظام، ويمكن الاستفادة في هذا المجال من تقارير لجنة التحقيق الدولية المستقلة، التي تؤكد بصورة متواترة ارتكاب مؤسسات النظام الأمنية والعسكرية جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بحق الشعب السوري[10]. فكيف يُطلب من الضحية أن تشارك جلادها في الحكم!!!!!!

2-1- تصنيف الجماعات "الإرهابية":

جاء في بيان فيينا2: "وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، وفقا للفقرة 6 من بيان فيينا، كررت المجموعة الدولية لدعم سوريا ISSG أن "داعش"، "النصرة"، وغيرها من الجماعات الإرهابية، على النحو المحدد من قبل مجلس الأمن، وكما هو متفق عليه من قبل المشاركين في فينا وفق ما يقره مجلس الأمن الدولي، يجب أن يتم القضاء عليها جميعاً.

وقد وافقت المملكة الأردنية الهاشمية على مساعدة ممثلي المخابرات والمؤسسات العسكرية المعنية للوصول إلى فهم مشترك للجماعات والأفراد من أجل تقرير من هي الإرهابية منها لتحقيق هدف القضاء عليها". أ.هـ

كما نص البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 2015/8/17 على أنه: " يدين الأعمال الإرهابية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ولجبهة النصرة وجميع الأفراد والجماعات والمؤسسات المرتبطة بتنظيم القاعدة".

يتضح من هذين النصين وجود توجه لدى الدول المعنية بالقضية السورية بحصر قضية "الإرهاب" في الجماعات التابعة للقاعدة وغيرها من الفصائل "السنية" فقط، من دون التعرض للمليشيات والمرتزقة الشيعة الذي ارتكبوا المجازر بحق الشعب السوري، علماً أنه ينطبق عليها تعريف "المقاتلين الإرهابيين الأجانب" (FTF) الوارد في قرار مجلس الأمن رقم2178 لعام2014، أضف إلى ذلك أن بيان فيينا الأخير بقي مفتوحاً إزاء إضافات "جماعات

---

[7] عندما صدر بيان جنيف1، بلغ عدد شهداء الثورة الموثقين 18182 شهيد وفق إحصائية موقع قاعدة بيانات شهداء الثورة السورية.

[8] بحسب أرقام الأمم المتحدة، بلغ عدد المهجرين السوريين ما يقارب 4 مليون لاجئ و7.6 مليون نازح.

ينظر: المفوضية تحذّر من حقبة جديدة خطيرة في النزوح العالمي، موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بيان صحفي، 2015/6/18.

[9] أكد تقرير لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة استخدام السلاح الكيماوي في غوطة دمشق بتاريخ 2015/8/21، وإن لم يحدد الجهة المسؤولة عنه.

[10] أعد مركز الحوار السوري دراسة بعنوان: "إمكانية تسخير تقارير الأمم المتحدة وقراراتها لرفض فكرة مشاركة النظام في الحل السياسي"، يونيو/2015، غير منشورة.

أخرى"، علماً أن النقاش حول "الجماعات الأخرى" لا يركز البتة على حزب الله والمليشيات الشيعية والمجموعات التابعة للحرس الثوري الإيراني[11].

بالطبع لن يقتصر التصنيف بالإرهاب على الفصائل المرتبطة بالقاعدة، بل تشير مجمل التصريحات والبيانات إلى توسع هذا التصنيف ليشمل أي فصيل مسلح يرفض العملية السياسية. وهذا أخطر ما في الأمر، إذ ستستخدم هذه الوسيلة كعصا في وجه الفصائل لإجبارها على القبول بأي حل سياسي تتوصل له الدول. من المرجح ألا تقبل بعض الدول الإقليمية الداعمة للثورة بهذا الابتزاز، بل وستقاومه، لكن سيكون موقفها ضعيفاً فيما لو اتفقت غالبية الدول على ذلك خصوصاً الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن.

سيكون لتصنيف الفصائل "الثورية" فقط في خانة الإرهاب، دون مليشيات النظام ومرتزقته نتائج كارثية على الثورة أهمها:

1- حرب بين الفصائل (سنية- سنية)، كما حدث في العراق. وهذا ما يتمناه النظام وبعض الدول المؤيدة له.
2- انشقاقات كبيرة متوقعة في الفصائل الثورية لصالح النصرة وداعش نتيجة الشعور بالقهر والظلم والعجز.
3- بقاء المليشيات والمرتزقة الشيعة داخل سوريا، وتثبيت وجودها (نموذج حزب الله السوري).

يتطلب التعامل مع هذه المليشيات بيان توصيفها القانوني. من وجهة نظرنا، فضلاً عن اعتبار عناصر حزب الله والمقاتلين الأفغان والباكستانيين عناصر إرهابية، يعدون كذلك مرتزقة[12] بموجب المادة /47/ من البرتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف التي تنص على ما يلي: " المرتزق هو أي شخص:

أ- يجري تجنيده خصيصاً. محلياً أو في الخارج. ليقاتل في نزاع مسلح.
ب- يشارك فعلاً ومباشرة في الأعمال العدائية.
ج- يحفزه أساساً إلى الاشتراك في الأعمال العدائية. الرغبة في تحقيق مغنم شخصي. ويبذل له فعلاً من طرف في النزاع أو نيابة عنه وعد بتعويض مادي يتجاوز بإفراط ما يوعد به المقاتلون ذوو الرتب والوظائف المماثلة في القوات المسلحة لذلك الطرف أو ما يدفع لهم.
د- وليس من رعايا طرف النزاع ولا متوطناً بإقليم يسيطر عليه أحد أطراف النزاع.
هـ- ليس عضواً في القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع.
و- ليس موفداً في مهمة رسمية من دولة ليست طرفاً في النزاع بوصفه عضواً في قواتها المسلحة".

[11] علي حسين باكير، الغموض غير البناء في مسار فيينا (قراءة في بيان مجموعة العمل الدولية لدعم سوريا)، 2015/11/19.

[12] لا ينطبق وصف المرتزق على مقاتلي الحرس الثوري الإيراني، باعتبارهم أعضاء في القوات المسلحة لدولة ليست طرفاً في النزاع وموفدين بمهمة رسمية، وكذلك الأمر بالنسبة للروس. وذلك بفرض أن النظام يمتلك شرعية قانونية تؤهله لعقد هكذا اتفاقات.

إن توصيف هؤلاء المقاتلين بالمرتزقة- فضلاً عن توصيف جماعاتهم بالإرهابية[13]- سيسهل حتماً ملاحقتهم قانونياً، وإضعاف الموقف السياسي للدول الداعمة لهم، والمطالبة بخروجهم كإحدى إجراءات بناء الثقة، وقبل بدء العملية الانتقالية.

وفي جميع الأحوال يجب السعي إلى تعريف الجماعات الإرهابية- على الأقل في الحالة السورية- ووضع معايير واضحة منضبطة لها، حتى لا يترك الأمر للتوازنات السياسية، والتوجهات الإقليمية والدولية، ثم تحدد هذه الجماعات بناء على هذا التعريف.

1-3- علمانية الدولة:

نص بيان فيينا1 على أنه: " وحدة سوريا و..... هويتها العلمانية أمور أساسية"[14]. لقد شكلّ هذا البند مصادرة صارخة لهوية الشعب السوري وإرادته، وتناقضاً واضحاً بين ما تدعيه هذه الدول من حق الشعوب في تقرير مصيرها وفي اختيار شكل الحكم الذي تريده، وبين تصرفاتها الواقعية.

إن إيراد هذه العبارات، فضلاً عن أنه يشكل مصادرة لإرادة الشعب السوري وهويته، وحرمانه من تقرير مستقبله بنفسه، الأمر الذي يعد تدخلاً سافراً في شؤونه، فإنه يمهد بشكل غير مباشر إلى تجريم ومحاربة كل من يرفض هذا المبدأ على الأرض وإقصائه من مستقبل سوريا، باعتبار أن معظم الفصائل السورية ذات توجه إسلامي يرفض مصادرة إرادة الشعب وهويته، وبالتالي فإن التأكيد على علمانية الدولة، يعني حتماً رفض هذه الفصائل الدخول في الحل السياسي، وابتعادها عن المشاركة في حكم الدولة.

يمكن معالجة هذه النقطة من خلال النصوص الواردة في البيانات الثلاث، والتي تؤكد أن مستقبل سوريا هو بيد الشعب السوري، وبالتالي ليس من حق أية جهة مهما كانت أن تقرر هوية الدولة وشكلها نيابة عنه[15].

2- أبرز نقاط بيانات جنيف وفيينا التي يمكن توظيفها لمصلحة الثورة

على الرغم من السلبيات المهمة التي اعترت البيانات المشار إليها، إلا أنه وردت فيها بعض النقاط التي يمكن توظيفها، والتمسك بها للمناورة وتحصيل أكبر قدر من المكاسب السياسية. ومن أبرز هذه النقاط: وحدة سوريا واستقلالها وسيادتها- الشعب السوري هو من يقرر مصيره- إجراءات بناء الثقة- العدالة الانتقالية.

وعلى الرغم من أن هذه الأمور بدهية، إلا أنها أصبحت في الواقع السوري الصعب نقاطاً يمكن التمسك بها.

---

[13] بيان فيينا: كمون مقلق وفرص ضئيلة (تقدير موقف)، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، تشرين الثاني/نوفمبر 2015، ص3.

ونود الإشارة هنا إلى أن الأبعاد السياسية تلعب دوراً محورياً في قضية تصنيفهم كجماعات إرهابية من عدمه؛ نتيجة عدم وجود تعريف واضح ومحدد للإرهاب في الوثائق القانونية الدولية، بعكس توصيفهم كـ "مرتزقة" الذي يمكن الاستناد فيه للبعد القانوني، طبعاً من دون استبعاد التأثيرات السياسية، التي يبقى له حضور ضعيف في هذه الحالة.

[14] وضعت هذه العبارة بطلب من وزير الخارجية المصري.

[15] سنناقش هذه القضية لاحقاً في الفقرة 2-2.

2-1- وحدة سوريا واستقلالها وسيادتها:

نص بيان جنيف1 على ما يلي: "ويلتزم أعضاء مجموعة العمل بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها الوطنية وسلامة أراضيها"، وفي السياق ذاته جاء النص في بيان فيينا1 على الشكل الآتي: "وحدة سوريا واستقلالها وسلامة أراضيها وهويتها العلمانية أمور أساسية".

إذاً هنالك اضطراد في التأكيد على وحدة سوريا حيث لا يوجد فيها مكان لكانتونات طائفية أو عرقية، واستقلالها بحيث لا يمكن القبول بالتدخل في شؤونها من قبل أية جهة خارجية، ووحدتها الوطنية وسلامة أراضيها بما يمنع من أي تغيير ديمغرافي في تركيبتها السكانية.

تمثل هذه النصوص وأشباهها، مرتكزاً يمكن الاستناد إليه لتقرير بعض النقاط المفيدة في التفاوض، أهمها:

1- رفض أي شكل من أشكال التقسيم القانوني أو الفعلي للأراضي السورية.
2- رفض أي وجود أجنبي على الأرض السورية خصوصاً الوجودين الإيراني والروسي.
3- رفض أي تغير ديمغرافي أو سكاني في المناطق السورية بما يشكل انتهاكاً لوحدتها الوطنية وسلامة أراضيها.

بناء على ذلك، يجب السعي لإدراج هذه البنود في المرجعية السياسية لأية عملية تفاوضية، بحيث يمكن تثبيتها لاحقاً في الوثائق القانونية الدولية (قرارات مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة).

2-2- الشعب السوري هو من يقرر مصيره:

نصّ بيان جنيف1 على أن: " يحدد الشعب السوري مستقبله بصورة مستقلة وديمقراطية"[16]، وكذلك جاء في بيان فيينا1: "سوريا هي التي تملك وتقود هذه العملية السياسية والشعب السوري هو من يحدد مستقبل سوريا".

تؤكد هذه النصوص المتكررة في غالبية البيانات والوثائق السياسية على أن الشعب السوري بكافة فئاته هو من يقرر مستقبل سوريا وشكل الحكم فيها ومن يحكمه...إلخ. وهذا أمر إيجابي يفترض أن يسعى الثوار إلى تكريسه، لأن الشعب السوري قام بثورته أساساً من أجل استعادة حقه في المشاركة في الحكم واختيار حكامه.

يمكن الاستفادة من هذه النصوص في أكثر من مجال، مثل:

1- رفض أي تحديد دولي لهوية الدولة وشكل الحكم على اعتبار أن هذا الأمر يمثل اعتداء سافراً على حقوق الشعب السوري.
2- التأكيد على تمكين الشعب السوري من ممارسة حقه في تشكيل مؤسسات الدولة واختيار من يحكمه، وهذا يقتضي عودة المهجرين والنازحين، ورفض القيام بأية انتخابات أو استفتاءات قبل ذلك.
3- إلغاء أية نصوص قانونية وتشريعية تمنع الشعب السوري من ممارسة حقه في الانتخاب والترشيح، كنص المادة/105/ في قانون الانتخابات، والتي تنص على أنه: "يقترع الناخب بجواز سفره السوري العادي ساري

[16] نقصد بها هنا: أدوات الديمقراطية.

الصلاحية والممهور بختم الخروج من أي منفذ حدودي سوري". فهذه المادة تمنع فعليا الملايين من اللاجئين المناوئين لبشار الأسد من المشاركة في الانتخابات، وهي وضعت أصلا لهذا الأمر.

3-2- إجراءات بناء الثقة:

وردت هذه الإجراءات بالأساس في خطة النقاط الست التي اقترحها المبعوث الأممي كوفي عنان، والتي نص عليها بيان جنيف1، إذ جاء فيه: "يجب أن يُعزَّز وقف العنف المسلح بإجراءات فورية وذات مصداقية وبادية للعيان تتخذها حكومة الجمهورية العربية السورية لتنفيذ البنود الأخرى من خطة النقاط الست، بما يشمل: تكثيف وتيرة الإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفا وتوسيع نطاقه، بما يشمل على وجه الخصوص الفئات الضعيفة.... د) يجب على الحكومة، في جميع الظروف، أن تتيح لجميع المنظمات الإنسانية فورًا وبصورة كاملة الوصول لدواع إنسانية إلى جميع المناطق المتأثرة بالقتال".

كما تضمن بيان فيينا2 إجراءين من إجراءات بناء الثقة هما:

1- ضمان وصول المساعدات الإنسانية على وجه السرعة في جميع أنحاء أراضي سوريا وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 2165.
2- الضغط على الأطراف لوضع حد فورا لاستخدام الأسلحة العشوائية ضد السكان المدنيين.

نعتقد أن فكرة إجراءات بناء الثقة مهمة جداً، ويجب توظيفها واستغلالها بصورة جيدة، لمعرفتنا بطبيعة النظام، وعدم قدرته على الوفاء بها، لأن غالبية هذه الإجراءات متعلقة به وتصب في مصلحتنا، مثل إيقاف قصف الطيران على التجمعات المدنية، وإطلاق سراح المعتقلين، وفك الحصار عن المناطق المحاصرة وضمان وصول المساعدات الإنسانية إليها.

من خلال استقرائنا للواقع وللتجارب الماضية، كانت هذه الإجراءات هي نقطة ضعف للنظام، وبالتالي لم يستطع الوفاء بها. ولكن قد يؤثر الأمر على الثورة والثوار في حال فشلت الثورة بإحراج النظام في الوفاء بمثل هذه الإجراءات، الأمر الذي يتطلب بحث الخيارات المتاحة، وإيجاد البدائل المناسبة.

3- "مطبات" في بيانات جنيف وفيينا

ونقصد بها تلك القضايا التي لا يمكن تصنيفها (مع أو ضد) مبادئ الثورة بحسب عنوانها، وإنما تعد بمثابة سلاح ذو حدين، والأمر يتعلق بكيفية تعاملنا معها، فإن أحسنا ذلك يمكن أن تصب في مصلحة الثورة، والعكس بالعكس[17].

[17] قدمنا هذه القراءة الأولية بغرض إفادة الأشخاص المدعوين إلى اجتماع الرياض، وتزويدهم بقراءات تحليلية للوثائق محل الدراسة، مع قناعتنا بحاجتها لمزيد بحث واستقصاء.

ولعل أبرز هذه النقاط: العدالة الانتقالية- هيئة الحكم الانتقالية كاملة الصلاحيات- وقف إطلاق النار- الانتخابات.

3-1- العدالة الانتقالية[18]:

أكد بيان جنيف1 على أهمية العدالة الانتقالية، فجاء فيه: "الالتزام بالمساءلة والمصالحة الوطنية. ويجب النظر في الجوانب المتعلقة بالمساءلة عن الأفعال المرتكبة خلال هذا النزاع. ومن اللازم أيضًا إعداد مجموعة شاملة من أدوات العدالة الانتقالية، تشمل تعويض ضحايا هذا النزاع أو ردّ الاعتبار إليهم، واتخاذ خطوات من أجل المصالحة الوطنية والعفو".

بالمقابل، لا توجد أية إشارة إلى العدالة الانتقالية أو إلى مواكبة هذه الإجراءات لهذه العملية في بيان فيينا1-2، باستثناء التركيز على موضوع حماية حقوق السوريين من دون تمييز إلى الانتماء الديني أو الإثني، وهو ما يخشى أن يكون الهدف منه لاحقاً تطوير آلية لحماية مجرمي نظام الأسد من الملاحقة القضائية والقانونية عن الجرائم التي اقترفوها بحق الشعب[19].

أضف إلى ذلك أن عدم إقرار موضوع العدالة الانتقالية وتحديد العناصر المسؤولة عن المجازر وانتهاكات حقوق الإنسان في مراكز النظام الأساسية، قد يتيح لهذه العناصر المشاركة في العملية الانتقالية ويتيح لها أيضاً الجلوس على طاولة الحوار مع المعارضة، ما يعني المساواة بين الضحية والجلاد على أقل تقدير، وحفظ مراكز القوة في نظام الأسد لمراحل لاحقة[20].

على الرغم من الأهمية السياسية والقانونية لموضوع العدالة الانتقالية في الحل السياسي المقترح (جنيف وفيينا) من أجل محاسبة رجال النظام ورؤوسه على الجرائم التي اقترفوها بحق الشعب السوري، ولكن ثمة محذور مهم في إدراجه والمطالبة به؛ لأنه قد يؤدي إلى محاكمة بعض قادة الثوار العسكريين بحجة ارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

المعركة هنا قانونية سياسية بامتياز، ونملك تجاهها أحد خيارين، لكل منهما إيجابياته وسلبياته:

الأول: التركيز على فكرة "النظام مجرم" إعلامياً وقانونياً من خلال إنشاء هيئة حقوقية (كاللجنة القضائية التي يفترض أن يشكلها الائتلاف)، مدعومة من الفصائل والهيئات الثورية، تتولى جمع الأدلة والتواصل مع اللجان الأممية والمنظمات الحقوقية لبناء ملف حقوقي كامل عن جرائم النظام، وفي الوقت ذاته، تشرف على إرشاد الثوار وتوعيتهم لتلافي أي سلوك أو عمل قد يدينهم قضائياً في المحافل الدولية لاحقاً.

---

[18] ثمة أراء تنتقد فكرة "العدالة الانتقالية" من جهة تطلب إجراءاتها زمناً طويلاً قد يمتد لسنوات.

[19] علي حسين باكير، مرجع سابق.

[20] المرجع السابق.

ميزة هذا الخيار أنه سيركز على مسؤولية النظام عن الجرائم المرتكبة، ولكن من أهم سلبياته ضعف القيمة القانونية لهذا الملف وصعوبة تسويقه دولياً نظراً لاعتباره صادر عن جهة تعد خصماً للنظام.

الثاني: اشتراط فتح تحقيق دولي داخل سوريا عن الجرائم المرتكبة فيها خلال هدنة تسبق البدء بإجراءات المرحلة الانتقالية، يمهد لإحالة المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية إلى محكمة داخلية أو دولية خاصة، بحيث يحرمون من لعب أي دور في المرحلة الانتقالية. لتبدأ بعدها المرحلة الانتقالية بالتشارك بين شخصيات من المعارضة والنظام لم تتلطخ أيديها بدماء الشعب السوري.

من أبرز إيجابيات هذا الحل القيمة القانونية للتحقيقات والأدلة التي ستسوقها هذه اللجنة، نتيجة اعتبارها جهة مستقلة ودولية وحيادية، فضلاً عن أنها ستمهد حتماً لإبعاد أبرز الشخصيات الأمنية والعسكرية التابعة للنظام من لعب أي دور في المرحلة الانتقالية –في حال التزمت اللجنة الحياد التام-، نظراً لحجم الجرائم الكبير الذي ارتكبته بحق الشعب السوري.

يؤخذ على هذا الخيار إمكانية اتهام شخصيات أساسية من الثوار، خصوصاً العسكريين منهم، وبالتالي حرمانهم من لعب أي دور في المرحلة الانتقالية.

3-2- هيئة الحكم الانتقالي:

نصت وثيقة جنيف على إنشاء هذه الهيئة، حيث جاء في البيان: "إقامة هيئة حكم انتقالية باستطاعتها أن تُهيّئ بيئة محايدة تتحرك في ظلها العملية الانتقالية. وأن تمارس هيئة الحكم الانتقالية كامل السلطات التنفيذية. ويمكن أن تضم أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة ومن المجموعات الأخرى، ويجب أن تُشكّل على أساس الموافقة المتبادلة".

النقطة الأهم في هذا المجال: هو منح هذه الهيئة كامل السلطات التنفيذية، الأمر الذي فسره البعض بأن منصب رئاسة الجمهورية سيصبح غير ذي فائدة نتيجة تجريده من جميع الصلاحيات التنفيذية. يبدو أن هذا التفسير لم يرق للحلف المؤيد للنظام (الروس والإيرانيين) فسعوا في اجتماعات فيينا إلى إيراد عبارة أخرى تفرغ فكرة هيئة الحكم الانتقالي كاملة الصلاحيات من مضمونها. إذ جاء في بيان فيينا1: "عملية سياسية.... تفضي إلى تشكيل حكومة ذات مصداقية وشاملة وغير طائفية".

الفرق بين الصيغتين كبير وتترتب عليه نتائج مختلفة تماماً وخطيرة، إلا إذا تم في مراحل لاحقة التأكيد على أن الحكم ذو المصداقية الشمولي وغير الطائفي هو بالتحديد هيئة حكم انتقالي بصلاحيات تنفيذية كاملة، وفيما يلي أهم الفروقات بين الصيغتين والنتائج المترتبة عليها[21]:

[21] علي حسين باكير، المرجع السابق.

1- تكون كامل الصلاحيات التنفيذية في الحالة الأولى هي بيد الهيئة التي يترتب عليها بمقتضى ذلك "تأمين البيئة المناسبة والأمان والاستقرار والسلام، وتتبع لها بموجب نص جنيف1، كافة المؤسسات والأجهزة في الدولة بما فيها الأمنية والاستخباراتية، وهو ما يعني بأنه حتى إن بقي الأسد في هذا السيناريو فسيكون بقاؤه شكلياً فقط، وهو ما يفقد الرغبة لدى داعميه بالتمسك به.

أما في الحالة الثانية، فلا يوجد تأكيد على أن الهيئة الانتقالية بالصلاحيات التنفيذية الكاملة، وإنما إشارة إلى "حكم"، والتي قد تفسر على أنها حكومة، مثل حكومة الحلقي وغيرها من الحكومات السورية التي يغلب عليها طابع الإدارة أكثر منه طابع الحكم، وهذا ما سيفتح المجال أمام تقاسم الصلاحيات والسلطات بين "الحكومة المفترضة" التي سيتم تشكيلها وبين "الرئاسة" التي يتمسك بها الأسد حتى هذه اللحظة.

2- يؤكد بيان جنيف1 على تبعية الأجهزة الأمنية والعسكرية إلى هيئة الحكم الانتقالية، بينما في الحالة الثانية (فيينا)، فلا يوجد مثل هذا الأمر. بل على العكس، إذا بقي الأسد رئيساً خلال العملية الانتقالية (كما يفترض الوضع الحالي نتيجة النقاشات التي دارت في الاجتماع الأخير حتى الآن)، ولم يعط في المقابل "الحكم ذو المصداقية، الشمولي وغير الطائفي" صلاحيات تنفيذية كاملة، فذلك يعني على الأغلب بقاء الأجهزة الأمنية والاستخبارات تحت إمرة الأسد ونظامه.

وفي حال تحقق ما يريده البعض، وأكدت الوثائق والبيانات على أن المقصود بالحكم ذو المصداقية، الشمولي وغير الطائفي، هو: هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات التنفيذية، فهل انتهت المهمة؟

بالتأكيد لا، سيكون أمامنا معركة أخرى وهي وضع سيناريوهات يتم التحضير لها من الآن بحيث يستطيع الثوار وحلفاؤهم من ممثلي المجتمع المدني الإمساك بزمام هذه الهيئة، أو على الأقل تعطيل قدرة النظام على التحكم بها.

3-3- وقف إطلاق النار[22]:

تعد فكرة وقف إطلاق النار من أولى الأفكار التي طرحت كمدخل للحل السياسي في سوريا، منذ استلام كوفي عنان مهمة تمثيل الأمم المتحدة في الملف السوري وانتهاء بديمستورا، وقد تم التأكيد عليها في بيان جنيف وقرارات مجلس الأمن، إلا أنها أخذت زخماً جيداً في اجتماعات فيينا1-2.

بداية نعتقد أن فكرة وقف إطلاق النار التي تكون بنظرة كاملة لسورية مع وجود رؤية سياسية للحل، أفضل من فكرة الهدن التي يطرحها النظام ومعه إيران حالياً، والتي تفتقد لأي مكسب سياسي وتكون من باب إنساني بحت، ويتم التعاطي معها محلياً في كل منطقة على حدة.

[22] ثمة رأي يرى أن وقف إطلاق النار في الوقت الحالي سيصب في مصلحة النظام وإيران نظراً لتراجعهم على الأرض وتقدم الثوار خصوصاً بعد انتصارات جيش الفتح في إدلب وحماة. ينظر: علي حسين باكير، مرجع سابق.

من وجهة نظرنا: نعتقد أن الأمر نسبي، فصحيح أن موقف الثوار قد يكون أفضل في ريف حماة وسهل الغاب مثلاً، ولكن ثمة جبهات أخرى حالياً موقف النظام فيها أقوى كجبهة ريف حلب الجنوبي والزبداني وجبال التركمان...إلخ. طبعاً هذه المعطيات قد تختلف من وقت لآخر، فالجبهة التي يكون فيها موقف الثوار أقوى حالياً، قد تتحول لمصلحة النظام لاحقاً، والعكس بالعكس.

الإشكالية الأساسية المترتبة على فكرة "وقف إطلاق النار" هي: رجحان عدم إمكانية الثوار على الالتزام بها لعدة أسباب أهمها:

1- ارتباطها الوثيق بفكرة تصنيف الجماعات الإرهابية: من الراجح أن الجماعات التي ستصنف كـ "جماعات إرهابية"، سترفض وقف إطلاق النار، ولن تلتزم به.
2- عدم وجود قيادة موحدة.
3- وجود فصائل ترفض بالأساس فكرة وقف إطلاق النار.

السؤال: ما هي الخيارات المتاحة أمام الثوار، في حال تبني قرار وقف إطلاق النار بقرار من مجلس الأمن تحت الفصل السابع؟

غالباً ما سيكون وقف إطلاق النار تدريجياً وهذه نقطة تصب في صالح الثوار وتعطيهم هامشاً للمناورة في اختيار المكان الأفضل لتطبيقه، حيث نرى أن يكون اختيار أماكن وقف إطلاق النار وفق المحددات التالية:

- المناطق التي تكون قوة النظام فيها متفوقة على قوة الثوار.
- المناطق التي تخضع بالأساس لهدنة.
- المناطق التي يكون فيها عدد قليل من الفصائل القوية، والتي يمكن أن تضبط الأمر فيما لو تمردت بعض الفصائل الصغيرة.
- المناطق التي يضعف فيها نفوذ الفصائل الرافضة لفكرة وقف إطلاق النار.

سيؤدي صدور قرار أممي بوقف إطلاق النار، وإعلان النظام التزامه به، وعدم قدرة الثوار على إعلان الالتزام بها إلى نتائج سلبية على الثورة أهمها:

1- إحراج الثورة والحلف الإقليمي الداعم لها.
2- إظهار عدم قدرة الثوار على المضي في الحل السياسي.
3- تأكيد مقولة طالما تحجج بها النظام لرفض الحل السياسي وهي: عدم وجود طرف آخر يمكن الجلوس معه للتوصل إلى هذا الحل.
4- تأليب الحاضنة الشعبية على الثوار، حيث باتت بحاجة لهدنة من أجل التخفيف عنها، ومنحها فرصة لاستعادة الزخم والحيوية.

3-4- الانتخابات:

أكدت مجمل وثائق جنيف وفيينا على إجراء الانتخابات كوسيلة وحيدة، يتم من خلالها بناء مؤسسات الدولة الجديدة، وإنهاء حالة "العنف".

يتمثل الوجه الإيجابي لفكرة إجراء الانتخابات في أنها تمثل إحدى نقاط قوة الثورة مفترضين أن الغالبية الشعبية ستكون مؤيدة لها فيما لو أتيح لها التعبير عن رأيها بحرية. كما أنها ستساهم في كسر الجمود الذي وصلت له الثورة بعد أن تمترس كل طرف (النظام والثوار) بموقف ثابت غير قابل للتغيير، فطرح كهذا يمكن أن يعيد تدوير القضية بما يسهم للوصول إلى حل يضمن انتصار الثورة بأقل التكاليف، ويحرك مواقف الدول "المؤيدة للثورة" ويحرج الدول المؤيدة للنظام روسيا والصين.

إلا أن لهذه الفكرة سلبيات عديدة وفق المعطيات الحالية، حيث لا تتوفر في سوريا أي أجواء لأية عمليات انتخابية حقيقية، وحتى إذا ما افترضنا جدلاً وجودها بعد وقف إطلاق النار، فسيكون لدينا نصف الشعب السوري تقريباً بين لاجئ ونازح، ونصفه في المناطق التي يسيطر عليها النظام وتنتشر فيها أجهزة استخباراته وشبيحته. فهل يستطيع أي ناخب في مناطق النظام أن يكون حر الإرادة في هذه الظروف؟ لمن ستكون الأفضلية؟ هل هي لناخب في بيئة مدمرة، محطمة فاقدة للأمل، أم لناخب في مناطق مستقرة، اسمه مدرج على لوائح حزب البعث ويتقاضى مرتباً عن وظيفته، ولديه مصلحة آنية في استمرار هذا الأمر[23].

أضف إلى ذلك، أن غالبية الناخبين في المناطق المحررة –في حال كان لدينا ناخبون- ستصوت ضد الثوار الحقيقيين نتيجة الحملات الإعلامية التشويهية التي مورست ضدهم، فضلاً عن بعض الأخطاء التي ارتكبوها في إدارتهم للمناطق المحررة. وبالتالي لن يناولوا –أي الثوار- أصوات المقيمين في مناطقهم، ومن باب أولى أصوات المقيمين في مناطق النظام.

أضف إلى ذلك، أن النظام قد يشترك في الانتخابات بحزبه القديم أو ربما بحزب جديد تحت مظلة جديدة، لكن في المقابل سيكون لدينا سلسلة من الأحزاب المعارضة جديدة النشأة، ضعيفة الإمكانيات، غير واضحة الأجندات ومتناقضة أو متنافسة مع بعضها البعض، قليلة الخبرة. وهذا يعني –على الأرجح- تصويت الأقليات وأتباع النظام لحزبهم، فيما سيصوت اللاجئون والنازحون إلى عشرات الأحزاب المختلفة، فتكون النتيجة إعادة إنتاج النظام القديم بصورة جديدة، أو انتصار الجدد بفارق بسيط جداً قد يتيح للآخرين إعادة تشريع النظام وأركانه، ولكن بصورة جديدة أيضاً[24].

في ضوء هذه الخيارات –إجراء الانتخابات الرئيسة "الرئاسية والبرلمانية" في وقت قريب بعد بداية المرحلة الانتقالية، أو تأخيرها- ما هو الأصلح للثورة منها؟

نعتقد أن الأصلح بالنسبة للثورة في ضوء الواقع الحالي، ما يلي: "الانتخابات هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق التغيير السياسي والوسيلة الوحيدة بالنسبة للمعارضة لاكتساب الشرعية. الانتخابات يجب أن تبدأ من الاسفل إلى

[23] علي حسين باكير، المرجع السابق.

[24] المرجع السابق.

الاعلى، فمن انتخابات محلية تتدرج الى انتخابات جمعية تأسيسية ثم في آخر المرحلة انتخابات رئاسية[25]. سيكون للانتخابات المحلية دور كبير في اضفاء الشرعية الشعبية على المجالس المحلية وتمكينها، والتي ستشرف بشكل اساسي على إعادة الاعمار الممول من قبل الدول المانحة. ولكي تكون الانتخابات نزيهة، يجب ان تنظم من جهة ثالثة دولية كالأمم المتحدة بحيث لا يستطيع النظام التلاعب بسير العملية".

نعتقد أن هذا الخيار يعطي للثورة هامشاً جيداً في التعاطي مع قضية الانتخابات، فلا شك أن الانتخابات المحلية ستكون بمثابة تدريب للثوار وحاضنتهم في التعامل مع صندوق الانتخابات، خصوصاً وأن هذه التجربة ستكون جديدة عليهم، فضلاً عن أن الخسارة في المجال المحلي يمكن تلافي آثارها، ولن يكون لها نتائج حاسمة في تركيبة الدولة وشكل الحكم، إضافة إلى منح الثوار مزيداً من الوقت من أجل ترتيب أوراقهم.

بناء على ذلك، نعتقد أن الدخول حالياً في الانتخابات، سيكون له نتائج كارثية على الثورة والثوار، ولنا في ليبيا خير مثال: فبعد إجراء الانتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة، وأظهرت نتائجها ترجيح كفة الليبراليين (غير الإسلاميين). غير أن كتائب الثوار التي تحمل السلاح لم تر نفسها قادرة على المشاركة بالعملية الانتخابية ترشيحاً لا اقتراعاً، وساورها الشك تجاه الأحزاب التي تشكلت بسرعة، لا سيما حيال تحالف القوى الوطنية الذي حاز على أغلبية الأصوات، والذي ضم شخصيات متنوعة بمن فيها شخصيات من النظام القديم، الذين انقلبوا عليه في آخر لحظة[26].

فالانتخابات المستعجلة في بلد منقسم وغير مستقر ولا توجد فيه مؤسسات، والتي تجري قبل توفر الحد الأدنى من حكم القانون، من شأنها أن تعمق الشرخ بين أبنائه.

[25] حتى لا يفهم من هذا الكلام، إمكانية بقاء الأسد في منصب الرئاسة حتى انتهاء المرحلة الانتقالية، يجب التأكيد على إلغاء منصب رئاسة الجمهورية منذ بدء المرحلة الانتقالية نظراً لانتقال الصلاحيات التنفيذية الكاملة إلى هيئة الحكم الانتقالي.

[26] د. طارق متري، من الثورة إلى بناء الدولة- تعثر الانتقال في الدولة.

خاتمة

لقد تضمن بيان جنيف1 أسساً للحل السياسي لـ "الأزمة السورية"، كافية بحد ذاتها لتفريغ الثورة من مضمونها والالتفاف عليها. فإذا كان حال هذا البيان كذلك، فما هو وضع بياني فيينا1-2 اللذين تضمنا عدة تنازلات خطيرة من الواضح أن الجانب الأمريكي قدمها لتقريب الجانب الروسي وبدرجة أقل الإيراني إلى ملعبه[27].

سيكون في مواجهة هذا المسار موقف المحور الثلاثي (السعودية- تركيا- قطر)، لكن تبقى الكلمة الأهم للشعب السوري وأطراف المعارضة الحقيقية وأولئك الموجودين على الأرض، والذين تحتم المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقهم اليوم أن يلعبوا بشكل موحد وذكي وأن يتجاوزوا الشكليات إلى المضمون[28].

لذلك كان حرصنا منذ البداية على بناء مشروع ثوري بنيوي قائم على التخصص والاحترافية "تمكين"، إيماناً منا أن الحل ابتداء هو بيد السوريين الذين إن استطاعوا توحيد صفوفهم ورؤاهم، قادرين على تغيير قواعد اللعبة وفرض أجندتهم حتى على تلك الحلول السياسية التي تضع نصب عينها مصالح الدول التي ترعاها.

[27] علي حسين باكير، مرجع سابق.

[28] المرجع السابق.

الملحق الأول: (بيان جنيف1)

1- استضاف مكتب الأمم المتحدة في جنيف، في 30 حزيران /يونيه، اجتماعاً ضمّ كلا من الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية ووزراء خارجية روسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وتركيا والعراق(رئيس مؤتمر قمة جامعة الدول العربية) والكويت (رئيسة مجلس وزراء الخارجية التابع لجامعة الدول العربية) وقطر (رئيسة لجنة جامعة الدول العربية لمتابعة الوضع في سوريا) وممثلة الاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية، بوصفهم مجموعة العمل من أجل سوريا، برئاسة المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسوريا.

2- واجتماع أعضاء مجموعة العمل خطوة أملاها جزعهم على خطورة الحالة في الجمهورية العربية السورية. ويُدين أعضاء المجموعة بشدة تواصل وتصعيد أعمال القتل والتدمير وانتهاكات حقوق الإنسان. ويساورهم بالغ القلق إزاء عدم حماية المدنيين واشتداد العنف وإمكانية استمرار تفاقم حدة النزاع في البلد، وإزاء الأبعاد الإقليمية للمشكلة. فطبيعة الأزمة وحجمها غير المقبولين يتطلبان موقفًا موحدًا وعملاً دوليًا مشتركاً.

3- ويلتزم أعضاء مجموعة العمل بسيادة سوريا واستقلالها ووحدتها الوطنية وسلامة أراضيها. وهم عازمون على العمل على نحو مستعجل ومكّثف من أجل وضع حد للعنف ولانتهاكات حقوق الإنسان، وبدء عملية سياسية بقيادة سوريا تفضي إلى عملية انتقالية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري وتمكنه من أن يحدد مستقبله بصورة مستقلة وديمقراطية.

4- وتحقيقًا لهذه الأهداف المشتركة، (أ) حدّد أعضاء مجموعة العمل خطوات وتدابير تتخذها الأطراف لتأمين التنفيذ الكامل لخطة النقاط الست وقراري مجلس الأمن 2042 و2043، بما يشمل وقفا فوريا للعنف بكافة أشكاله؛ (ب) واتفقوا على مبادئ وخطوط توجيهية للقيام بعملية انتقالية سياسية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري؛ (ج) اتفقوا على إجراءات يمكنهم اتخاذها لتنفيذ ما تقدم دعماً لجهود المبعوث الخاص المشترك من أجل تيسير القيام بعملية سياسية بقيادة سورية. وهم مقتنعون بأن ذلك يمكن أن يشجّع ويدعم إحراز تقدم في الميدان وسيساعد على تيسير ودعم القيام بعملية انتقالية بقيادة سورية.

الخطوات والتدابير التي حددتها الأطراف لتأمين التنفيذ الكامل لخطة النقاط الست وقراري مجلس الأمن وبما يشمل الوقف الفوري للعنف بكافة أشكاله

5- يجب على الأطراف أن تنفذ خطة النقاط الست وقراري مجلس الأمن 2042 و2043 تنفيذاً كاملاً. وتحقيقًا لهذه الغاية:

- يجب على جميع الأطراف أن تلتزم مجدداً بوقف دائم للعنف المسّلح بكافة أشكاله وبتنفيذ خطة النقاط الست فوراً وبدون انتظار إجراءات من الأطراف الأخرى. ويجب على الحكومة ومجموعات

المعارضة المسلحة أن تتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية بهدف المضي قدماً بتنفيذ الخطة وفقًا لولايتها؛

- يجب أن يُعزَّز وقف العنف المسلح بإجراءات فورية وذات مصداقية وبادية للعيان تتخذها حكومة الجمهورية العربية السورية لتنفيذ البنود الأخرى من خطة النقاط الست، بما يشمل:
  - تكثيف وتيرة الإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفاً وتوسيع نطاقه، بما يشمل على وجه الخصوص الفئات الضعيفة، والأشخاص الذين شاركوا في أنشطة سياسية سلمية؛ ووضع قائمة بجميع الأماكن التي يُحتجز فيها هؤلاء الأشخاص وتقديمها دون تأخير عن طريق القنوات المناسبة؛ والعمل فورا على تنظيم الوصول إلى هذه المواقع؛ والرد بسرعة عن طريق القنوات المناسبة على جميع الطلبات المكتوبة المتعلقة بالحصول على معلومات بشأن هؤلاء الأشخاص أو بالوصول إليهم أو الإفراج عنهم؛
  - كفالة حرية التنقل في جميع أرجاء البلد للصحفيين وكفالة منحهم تأشيرات وفق سياسة غير تمييزية؛
  - احترام حرية تشكيل الجمعيات وحق التظاهر السلمي على النحو الذي يكفله القانون.
- يجب على جميع الأطراف، في جميع الظروف، أن تتحلى بالاحترام الكامل لسلامة وأمن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية وأن تتعاون مع البعثة وتسهل مهمتها بصورة كاملة في جميع الحالات؛
- يجب على الحكومة، في جميع الظروف، أن تتيح لجميع المنظمات الإنسانية فورًا وبصورة كاملة الوصول لدواع إنسانية إلى جميع المناطق المتأثرة بالقتال. ويجب على الحكومة وجميع الأطراف أن تتيح إخلاء الجرحى، وأن تتيح مغادرة جميع المدنيين الذين يودون ذلك. ويجب على جميع الأطراف أن تتقيّد بالكامل بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما يشمل التزاماتها المتعلقة بحماية المدنيين.

المبادئ والخطوط التوجيهية المتفق عليها للقيام بعملية انتقالية بقيادة سورية

6- اتفق أعضاء فريق العمل على "المبادئ والخطوط التوجيهية للقيام بعملية انتقالية بقيادة سورية"، على النحو التالي:

أي تسوية سياسية يجب أن تقدِّم لشعب سوريا انتقالاً:

- تتيح منظوراً مستقبلياً يمكن أن يتشاطره الجميع في سوريا؛
- يحدِّد خطوات واضحة وفق جدول زمني مؤكد نحو تحقيق ذلك المنظور؛
- يمكن أن ينفَّذ في جو يكفل السلامة للجميع ويتسم بالاستقرار والهدوء؛
- يمكن بلوغه بسرعة، دون مزيد من إراقة الدماء، ويكون ذا مصداقية.

أولاً- منظور للمستقبل

أعربت الشريحة العريضة من السوريين الذين استُشيروا عن تطلعات واضحة سوريا. وثمة رغبة جامحة في إقامة دولة:

- تكون ديمقراطية وتعددية بحق، وتتيح حيزاً للجهات الفاعلة السياسية القائمة وتلك التي نشأت منذ عهد قريب لتتنافس بصورة نزيهة ومتساوية في الانتخابات. ويعني هذا أيضا أن الالتزام بديمقراطية متعددة الأحزاب يجب أن يكون التزاماً دائماً يتجاوز مرحلة جولة أولى من الانتخابات؛
- تمتثل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، واستقلال القضاء، ومساءلة الحاكمين، وسيادة القانون. وليس كافيا أن يقتصر الأمر على مجرد صياغة التزام من هذا القبيل. فمن اللازم إتاحة آليات للشعب لكفالة وفاء الحاكمين بتلك الالتزامات؛
- تتيح فرصًا وحظوظًا متساوية للجميع. فلا مجال للطائفية أو التمييز على أساس عرقي أو ديني أو لغوي أو غير ذلك. ويجب أن تتأكد الطوائف الأقل عدداً بأن حقوقها ستحترم.

ثانياً- خطوات واضحة في العملية الانتقالية

لن ينتهي النزاع في سوريا حتى تتأكد كل الأطراف من وجود سبيل سلمي نحو مستقبل مشترك للجميع في سوريا. ومن ثمّ، فمن الجوهري أن تتضمن أية تسوية خطوات واضحة لا رجعة فيها تتّبعها العملية الانتقالية وفق جدول زمني محدد. وتشمل الخطوات الرئيسية لأية عملية انتقالية ما يلي:

- إقامة هيئة حكم انتقالية باستطاعتها أن تُهيّئ بيئة محايدة تتحرك في ظلها العملية الانتقالية. ويترتب على ذلك أن هيئة الحكم الانتقالية ستمارس كامل السلطات التنفيذية. ويمكن أن تضم أعضاء من الحكومة والمعارضة الحاليتين ومن المجموعات الأخرى، ويجب أن تُشكّل على أساس الموافقة المتبادلة؛
- الشعب السوري هو من يقرر مستقبل البلد. ولا بد من تمكين جميع فئات المجتمع السوري ومكوناته من المشاركة في عملية الحوار الوطني. ويجب ألا تكون هذه العملية شاملة للجميع فحسب، بل يجب أيضا أن تكون مجدية -أي أن من الواجب تنفيذ نتائجها الرئيسية؛
- على هذا الأساس، يمكن أن يعاد النظر في النظام الدستوري والمنظومة القانونية. وستُعرض نتائج الصياغة الدستورية على الاستفتاء العام؛
- بعد إقامة النظام الدستوري الجديد، من الضروري الإعداد لانتخابات حرة ونزيهة وتعددية وإجراؤها لشغل المؤسسات والهيئات الجديدة المنشأة؛
- من الواجب أن تُمّثل المرأة تمثيلاً كاملاً في جميع جوانب العملية الانتقالية.

ثالثاً- السلامة والاستقرار والهدوء

ما من عملية انتقالية إلا وتنطوي على تغيير. بيد أن من الجوهري الحرص على تنفيذ العملية الانتقالية على نحو يكفل سلامة الجميع في جو من الاستقرار والهدوء. ويتطلب ذلك:

- توطيد الهدوء والاستقرار الكاملين. فيجب على جميع الأطراف أن تتعاون مع هيئة الحكم الانتقالية لكفالة وقف أعمال العنف بصورة دائمة. ويشمل ذلك إكمال عمليات الانسحاب وتناول مسألة نزع سلاح المجموعات المسلحة وتسريح أفرادها وإعادة إدماجهم؛
- اتخاذ خطوات فعلية لكفالة حماية الفئات الضعيفة واتخاذ إجراءات فورية لمعالجة المسائل الإنسانية في المناطق المحتاجة. ومن الضروري أيضًا كفالة التعجيل بإكمال عملية الإفراج عن المحتجزين؛
- استمرار المؤسسات الحكومية والموظفين من ذوي الكفاءات. فمن الواجب الحفاظ على الخدمات العامة أو استعادة سير عملها. ويشمل ذلك فيما يشمل قوات الجيش ودوائر الأمن. ومع ذلك، يتعيّن على جميع المؤسسات الحكومية، بما فيها دوائر الاستخبارات، أن تتصرف بما يتماشى مع معايير حقوق الإنسان والمعايير المهنية، وأن تعمل تحت قيادة عليا تكون محل ثقة لدى العموم، وتخضع لسلطة هيئة الحكم الانتقالية؛
- الالتزام بالمساءلة والمصالحة الوطنية. ويجب النظر في الجوانب المتعلقة بالمساءلة عن الأفعال المرتكبة خلال هذا النزاع. ومن اللازم أيضاً إعداد مجموعة شاملة من أدوات العدالة الانتقالية، تشمل تعويض ضحايا هذا النزاع أو ردّ الاعتبار إليهم، واتخاذ خطوات من أجل المصالحة الوطنية والعفو.

رابعاً- خطوات سريعة للتوصل إلى اتفاق سياسي ذي مصداقية

الشعب السوري هو من يتعيّن عليه التوصل إلى اتفاق سياسي، لكن الوقت بدأ ينفد. ومن الواضح:

- أن سيادة سوريا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها يجب أن تحترم؛
- أن النزاع يجب أن يُحل بالحوار السلمي وعن طريق التفاوض حصراً. ومن الواجب الآن تهيئة الظروف المفضية إلى تسوية سلمية؛
- أن إراقة الدماء يجب أن تتوقف. ويجب على جميع الأطراف أن تعيد تأكيد التزامها على نحو ذي مصداقية بخطة النقاط الست. ويجب أن يشمل ذلك وقف العنف المسلح بكافة أشكاله، واتخاذ إجراءات فورية ذات مصداقية وبادية للعيان لتنفيذ البنود من 2 إلى 6 من خطة النقاط الست؛
- أن من واجب جميع الأطراف أن تتعامل الآن بصدق مع المبعوث الخاص المشترك. ويجب على الأطراف أن تكون جاهزة لتقديم مُحاورين فعليين للتعجيل بالعمل نحو التوصل إلى تسوية بقيادة سورية تلبي

التطلعات المشروعة للشعب. ومن الواجب أن تكون العملية شاملة للجميع كيما يتسنى إسماع آراء جميع مكونات المجتمع السوري فيما يتعلق بصوغ التسوية السياسية الممهدة للعملية الانتقالية.

والمجتمع الدولي المنظم، بما فيه أعضاء مجموعة العمل، على أهبة الاستعداد لتقديم دعم كبير لتنفيذ الاتفاق الذي تنتهي إليه الأطراف. وقد يشمل ذلك الدعم وجوداً دولياً مساعداً تحت ولاية من الأمم المتحدة إن طُلب ذلك. وسيُتاح قدر كبير من الأموال لدعم الإعمار وإعادة التأهيل. الإجراءات المتفق عليها

الإجراءات المتفق أن يتخذها أعضاء مجموعة العمل لتنفيذ ما تقدم، دعمًا لجهود المبعوث الخاص المشترك لتيسير القيام بعملية سياسية بقيادة سورية

7- سيتحرك أعضاء مجموعة العمل، حسب الاقتضاء، ويمارسون ضغوطًا منسقة ومطردة على الأطراف في سوريا لاتخاذ الخطوات والتدابير المبيّنة في الفقرة 5.

8- ويعارض أعضاء مجموعة العمل أي زيادة في عسكرة النزاع؛

9- ويؤكد أعضاء مجموعة العمل لحكومة سوريا أهمية تعيين مُحاور فعلي مُفوّض، عندما يَطلب إليها المبعوث الخاص المشترك ذلك، للعمل على أساس خطة النقاط الست وهذا البيان معًا؛

10- ويحث أعضاء مجموعة العمل المعارضة على تحقيق مزيد من الاتساق وعلى أن تكون جاهزة للخروج بمحاورين فعليين لهم تمثيل وازن للعمل على أساس خطة النقاط الست وهذا البيان معًا؛

11- وسيقدم أعضاء مجموعة العمل الدعم الكامل للمبعوث الخاص المشترك وفريقه في سياق تحركهما على نحو فوري لإشراك الحكومة والمعارضة والتشاور على نطاق واسع مع المجتمع السوري، فضلاً عن سائر الجهات الدولية الفاعلة، من أجل مواصلة تمهيد الطريق نحو الأمام؛

12- وسيرحب أعضاء مجموعة العمل بأية دعوة من المبعوث الخاص المشترك إلى عقد اجتماع آخر لمجموعة العمل عندما يرى ذلك ضروريا لاستعراض التقدم الفعلي المحرز بشأن جميع البنود المتفق عليها في هذا البيان، وتحديد ما يقتضيه التصدي للأزمة من خطوات وإجراءات أخرى إضافية تتخذها مجموعة العمل. وسيتولى المبعوث الخاص المشترك أيضاً إطلاع الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية على ما يُستجد.

الملحق الثاني: بيان فيينا (1)

المجتمعون في فيينا في الـ30 من أكتوبر/ تشرين الأول -وهم الصين ومصر والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا وإيران والعراق وإيطاليا والأردن ولبنان وعمان وقطر وروسيا والسعودية وتركيا والإمارات والمملكة المتحدة والأمم المتحدة والولايات المتحدة (المشاركون)- التقوا لبحث الوضع الخطير في سوريا وسبل إنهاء العنف في أقرب وقت ممكن.

وأجرى المشاركون مناقشات صريحة وبناءة شملت القضايا الرئيسية، ولا تزال توجد خلافات جوهرية بين المشاركين إلا أنهم توصلوا لتفاهم مشترك على النقاط التالية:

1. وحدة سوريا واستقلالها وسلامة أراضيها وهويتها العلمانية أمور أساسية.
2. مؤسسات الدولة ستظل قائمة.
3. حقوق كل السوريين يجب حمايتها بصرف النظر عن العرق أو الانتماء الديني.
4. ضرورة تسريع كل الجهود الدبلوماسية لإنهاء الحرب
5. ضمان وصول المنظمات الإنسانية لكل مناطق سوريا وسيعزز المشاركون الدعم للنازحين داخليا وللاجئين وللبلدان المستضيفة.
6. الاتفاق على ضرورة هزيمة تنظيم "داعش" وغيره من الجماعات الإرهابية كما صنفها مجلس الأمن الدولي واتفق عليه المشاركون.
7. في إطار العمل ببيان جنيف 2012 وقرار مجلس الأمن الدولي 2118 فإن المشاركين وجهوا الدعوة للأمم المتحدة لجمع ممثلي الحكومة والمعارضة في سوريا في عملية سياسية تفضي إلى تشكيل حكومة ذات مصداقية وشاملة وغير طائفية على أن يعقب تشكيلها وضع دستور جديد وإجراء انتخابات. وينبغي إجراء هذه الانتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة بموافقة الحكومة وبالتزام أعلى المعايير الدولية للشفافية والمحاسبة وأن تكون حرة نزيهة يحق لكل السوريين ومنهم المغتربون المشاركة فيها.
8. سوريا هي التي تملك وتقود هذه العملية السياسية والشعب السوري هو من يحدد مستقبل سوريا.
9. المشاركون ومعهم الأمم المتحدة سيدرسون ترتيبات وتنفيذ وقف لإطلاق النار بكل أنحاء البلاد يبدأ في تاريخ محدد وبالتوازي مع هذه العملية السياسية الجديدة.

وسيعكف المشاركون في الأيام المقبلة على تضييق هوة الخلافات المتبقية والبناء على نقاط الاتفاق. ويجتمع الوزراء خلال اسبوعين لمواصلة هذه المباحثات.

الملحق الثالث: بيان فيينا (2)

اجتمع في فيينا يوم 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 باسم المجموعة الدولية لدعم سوريا (ISSG) ممثلو كل من جامعة الدول العربية، الصين، مصر، الاتحاد الأوروبي، فرنسا، ألمانيا، إيران، العراق، إيطاليا، الأردن، لبنان، عمان، قطر، روسيا، السعودية، تركيا الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، الولايات الأمريكية المتحدة، والأمم المتحدة، لمناقشة كيفية تسريع وضع حد للنزاع في سوريا.

بدأ المشاركون الاجتماع بلحظة صمت حدادا على ضحايا الهجمات الإرهابية البشعة التي حدثت في 13 نوفمبر/تشرين الثاني في باريس والهجمات الأخيرة في بيروت، العراق، أنقرة، ومصر. وأدان أعضاء الاجتماع بأشد العبارات هذه الهجمات الوحشية ضد المدنيين الأبرياء وعبروا عن وقوفهم مع الشعب الفرنسي. وفي وقت لاحق، تشارك المشاركون في حوار للبناء على التقدم المحرز في اجتماع فينا في 30 أكتوبر/ تشرين الأول، وأعرب أعضاء المجموعة الدولية لدعم سوريا ISSG عن شعورهم بالحاجة الملحة لوضع حد لمعاناة الشعب السوري، والدمار المادي بسوريا، وزعزعة استقرار المنطقة، والزيادة المستمرة في أعداد الإرهابيين نتيجة استمرار القتال في سوريا. واعترف أعضاء المجموعة الدولية لدعم سوريا ISSG بالرباط الوثيق بين وقف إطلاق النار ووجود عملية سياسية موازية تجري وفقا لبيان جنيف عام 2012، وأنه يجب المضي قدما على وجه السرعة بمبادرات الحل السياسي في سوريا. وذكروا بالتزامهم بضمان انتقال سياسي بقيادة سورية في سوريا على أساس بيان جنيف في المجمل.

وصلت المجموعة إلى تفاهم مشترك حول العديد من القضايا الرئيسية. فوافقت المجموعة الدولية لدعم سوريا على تنفيذ وقف لإطلاق النار في سوريا بحيث يدخل حيز التنفيذ في أقرب وقت، وعلى دعوة ممثلي الحكومة السورية والمعارضة لبدأ الخطوات الأولى نحو التحول السياسي تحت إشراف الأمم المتحدة على أساس بيان جنيف. **وتعهد الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن الدولي بتأييد قرار في مجلس الأمن الدولي لتمكين بعثة مر اقبة لوقف إطلاق النار من الدخول لسوريا لمر اقبة وقف إطلاق النار الذي ستقره الأمم المتحدة في تلك الأجزاء من البلاد حيث لا يكون هناك خطر على المر اقبين من هجمات الإرهابيين، ودعم عملية الانتقال السياسي في سوريا وفقا لبيان جنيف.**

كما تعهد جميع أعضاء المجموعة الدولية لدعم سوريا ISSG كدول منفردة متحالفة مع مختلف الأطراف المتحاربة بسوريا على اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لضمان الالتزام بوقف إطلاق النار من قبل هذه الجماعات أو الأفراد التي تدعمها. **إن وقف إطلاق النار لن ينطبق على الأعمال الهجومية أو الدفاعية ضد "داعش" أو "النصرة" أو أي مجموعة أخرى تو افق المجموعة الدولية لدعم سوريا ISSG على تصنيفها كمجموعة إرهابية.**

ورحب المشاركون ببيان الأمين العام للأمم المتحدة الذي أفاد بأن الأمم المتحدة بدأت الاستعجال لوضع خطط لدعم تنفيذ وقف لإطلاق النار البلاد، واتفق المشاركون على أن الأمم المتحدة يجب أن تقود جهود وقف إطلاق النار، بالتشاور مع الأطراف المعنية، لتحديد الاحتياجات وطرائق تنفيذ وقف إطلاق النار.

وأعرب أعضاء المجموعة الدولية لدعم سوريا ISSG عن استعدادهم لاتخاذ خطوات فورية لتشجيع تدابير بناء الثقة التي من شأنها أن تساهم في استمرارية العملية السياسية وتمهد الطريق لتنفيذ وقف إطلاق النار البلاد. في هذا السياق، وفقا للفقرة 5 من بيان فيينا، أكدت المجموعة الدولية لدعم سوريا ISSG على ضرورة اتخاذ خطوات لضمان وصول المساعدات الإنسانية على وجه السرعة في جميع أنحاء أراضي سوريا وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 2165، ودعت المجموعة جميع الاطراف إلى الموافقة على طلبات للأمم المتحدة لتسليم المساعدات الإنسانية. وأعرب أعضاء المجموعة الدولية لدعم سوريا ISSG عن قلقهم بخصوص محنة اللاجئين والمشردين داخليا وضرورة بناء ظروف لعودتهم الآمنة وفقا لقواعد القانون الدولي الإنساني، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح البلدان المضيفة. مع التأكيد على أن حل قضية اللاجئين مهم لتسوية نهائية للصراع السوري.

كما أكد أعضاء المجموعة الدولية لدعم سوريا ISSG على الآثار المدمرة لاستخدام الأسلحة العشوائية ضد السكان المدنيين وفي منع وصول المساعدات الإنسانية، كما جاء في قرار مجلس الأمن رقم 2139. ووافقت المجموعة الدولية لدعم سوريا ISSG على الضغط على الأطراف لوضع حد فورا لاستخدام هذه الأسلحة العشوائية. وأعادت المجموعة الدولية لدعم سوريا ISSG التأكيد على أهمية الالتزام بجميع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن رقم 2199 الذي ينص على وقف التجارة غير المشروعة في مجال النفط والآثار والرهائن، والتي يمكن للإرهابيين الاستفادة منها.

ووفقا لبيان جنيف 2012، بالإحالة إليه في بيان فيينا في 30 أكتوبر/ تشرين الأول، وقرار مجلس الأمن الدولي 2118، **اتفقت المجموعة الدولية لدعم سوريا ISSG على ضرورة عقد ممثلين سوريين للحكومة والمعارضة جلسة مفاوضات رسمية تحت رعاية الأمم المتحدة، في أقرب وقت ممكن، مع تحديد موعد مستهدف في 1 يناير/كانون الثاني القادم ليكون موعداً نهائيا لهذه الجلسة.**

ورحبت المجموعة الدولية لدعم سوريا بجهود مبعوث الأمم المتحدة الخاص لسوريا ستيفان دي ميستورا الرامية لجمع أوسع طيف ممكن من المعارضة، بحيث يكون وفد المعارضة في المفاوضات من السوريين الذين يتم اختيارهم من قبل السوريين، بحيث يحدد هؤلاء من يمثلهم وماهية مواقفهم التفاوضية، وذلك لتمكين العملية السياسية وضمان انطلاقها بفاعلية.

وينبغي على جميع الأطراف في العملية السياسية الالتزام بالمبادئ التوجيهية التي تم تحديدها في اجتماع 30 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، بما في ذلك الالتزام بوحدة سوريا واستقلالها وسلامتها الإقليمية، والطابع غير الطائفي لها لضمان الحفاظ على مؤسسات الدولة التي لا تزال سليمة، وحماية حقوق جميع السوريين بغض النظر عن العرق أو الطائفة أو الدين، اتفق أعضاء المجموعة الدولية لدعم سوريا ISSG أن هذه المبادئ أساسية.

وأكد أعضاء المجموعة الدولية لدعم سوريا ISSG دعمهم للعملية الانتقالية وفق ما ورد في بيان جنيف 2012. وفي هذا الصدد أكدوا دعمهم لوقف إطلاق النار كما هو موضح أعلاه ولإطلاق **عملية سياسية بقيادة سورية من**

شأنها، في غضون ستة أشهر، إقامة حكم ذي مصداقية وشامل وغير طائفي، ووضع جدول زمني لوضع صياغة جديدة للدستور. وعقد انتخابات حرة ونزيهة وفقا للدستور الجديد في غضون 18 شهرا. يجب أن تجرى هذه الانتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة وفقا لأعلى المعايير الدولية للشفافية والمساءلة، وذلك بمشاركة جميع السوريين، بما في ذلك سوريو الشتات.

وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، وفقا للفقرة 6 من بيان فيينا، كررت المجموعة الدولية لدعم سوريا ISSG أن "داعش"، "النصرة"، وغيرها من الجماعات الإرهابية، على النحو المحدد من قبل مجلس الأمن، وكما هو متفق عليه من قبل المشاركين في فينا وفق ما يقره مجلس الأمن الدولي، يجب أن يتم القضاء عليها جميعاً.

وقد و افقت المملكة الأردنية الهاشمية على مساعدة ممثلي المخابرات والمؤسسات العسكرية المعنية للوصول إلى فهم مشترك للجماعات والأفراد من أجل تقرير من هي الإرهابية منها لتحقيق هدف القضاء عليها.

ويتوقع المشاركون في الاجتماع أن يجتمعوا خلال شهر واحد تقريبا وذلك لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ وقف إطلاق النار وبدء عملية سياسية.

مركز الحوار السوري

يهدف إلى إحياء الحوار وتفعيله حول القضايا التي تهم الشعب السوري، وتسعى إلى توطيد العلاقات وتفعيل التعاون والتنسيق بين السوريين.

أعلِن عن تأسيس مركز الحوار السوري أواخر 2015م عقب عدة فعاليات حوارية في الشأن السوري.

تنطلق أعمال المركز لتحقيق الغايات التالية:

1. التوافق حول قضايا استراتيجية يمكن أن يجتمع عليها المجتمع السوري
2. المشاركة في بناء سوريا المستقبل بما يضمن لها الاستقرار فالنمو والتقدم
3. نشر وتعزيز ثقافة الحوار في المجتمع السوري، وتعزيز التعايش بين مكوناته
4. العمل على جسر الهوة بين مكونات المجتمع السوري

يلتزم المركز في مختلف أعماله بالقيم التالية:

1. الاحترافية في أدوات الحوار والتزام آدابه
2. التميز في الطرح ومواجهة التحديات
3. تغليب المصلحة الوطنية على أية انتماءات فئوية أو ارتباطات خارجية
4. استيعاب سائر الآراء واحترام كافة وجهات النظر

يتكون المركز من ثلاث وحدات موضوعية: وحدة الهوية المشتركة والتوافق، ووحدة تحليل السياسات، والوحدة المجتمعية.